

فيما «حماس» تتمسك بموعد ١٧ يوليو

«شعث» يلمح إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية

نهايا. من جهة أخرى أيد المجلس التشريعي مطالب السلطة الفلسطينية بالإفراج الفوري عن أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات والمسؤول المالي العسكري اللواء فؤاد الشويكي وذلك على مذكرة قدمتها مجموعة من نواب المجلس التشريعي لاطلاق سراح أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات والمسؤول المالي العسكري اللواء فؤاد الشويكي و ١٦ فلسطيني معتقلين بتهم أمنية.

وكشأن إسرائيل طالبت السلطة الفلسطينية باعتقال أحمد سعدات بعد أن قام أعضاء من كتائب أبو علي مصطفى الجناح العسكري للجبهة باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي في ١٧ أكتوبر ٢٠٠١م ولم يخضع سعدات لأي محاكمة وهو مسجون منذ ثلاث سنوات.

وقال النائب عماد الفالوجي أحد النواب الذين طالبوا بفتح عسكر ملك السجناء الفلسطينيين لفسد زرت كحل من سعدات والشويكي وقد فوجئت بانهم لا يعرفون شيء عن الإفصاح الذي أبرم بين السلطة الفلسطينية والبريطانيين والأمريكيين أثناء حضور الرئيس الراحل ياسر عرفات في المقاطعة، وما يذكر أن السجن الذي يتواجد فيه سعدات والشويكي وخلية تابعة للجبهة الشعبية متهمته بقتل وزير إسرائيلي في العام ٢٠٠٢م يخضع لإشراف أمريكي بريطاني منذ ثلاث سنوات يتنسيق مع السلطة الفلسطينية منذ ما يقارب الثلاث سنوات.

وقال محمود الزهار أحد قادة حماس للصحافيين في ختام اجتماعه بوفد أممي مصري ليل الثلاثاء والأربعاء موقفاً هو التأكيد أن تكون الانتخابات في موعدا فالشارع الفلسطيني يحتاج إلى هذه الانتخابات ليحقق من خلالها ترقيم ما خلفه الاحتلال من هدم للبنيتين الاقتصادية والاجتماعية، مضيفاً أنه حتى الآن لم نتحاور في قضية التأجيل.

وأشار إلى أن الحوار هو الحل الوحيد للوصول إلى قرارات مضيئة أن حماس اتفقت مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على قضايا أخطر من قضية الانتخابات من خلال استخدام الحوار وبالتالي يجب العودة إلى مبدأ الحوار.

وكان وفد من قيادة حماس التقى مساء الثلاثاء وقد أنصبا مصرها لمدة خمس ساعات من أجل احتواء المشكلة التي وقعت بين حركتي فتح وحماس في الانتخابات البلدية التي أجريت في أوائل مايو الجاري. وأوضح

الزهار أن الجانب المصري لم يقدم أي حلول في شأن المشكلة التي وقعت بين فتح وحماس في ما يتصل بقرار معاودة الانتخابات البلدية. وأضاف نحن أكدنا للجانب المصري موقفاً من التهدة مؤكداً أن حماس تريد التهدة المشروطة على النمط الذي مارسناه في الفترة الماضية.

وقال اتفقتنا على تأجيل النقاش في هذه الموضوع لدراسة ما سمعناه من الأخوة في الوفد المصري، وستلغهم موقفاً من الطروحات التي سمعناها ولكن حتى الآن لا نستطيع أن نقول أننا حسمتنا الموضوع

رام الله (الضفة الغربية)/وكالات الأنباء قال نسيب شعث نائب رئيس الوزراء الفلسطيني أمس الأربعاء أن الانتخابات البرلمانية الفلسطينية المقررة في ١٧ يوليو ستأجل بسبب نزاع حول إصلاح القانون الانتخابي.

وأشار شعث إلى البيان الذي صدرته يوم الاثنين اللجنة الانتخابية المركزية وقالت فيه ان الوقت غير كاف لإعادة لإجراء الانتخابات في منتصف يوليو إضافة إلى رفض الرئيس الفلسطيني التصديق على التشريع الانتخابي الذي مرره البرلمان. وقال شعث لـ«رويترز» نحن لم نغير موقفاً الرسمي من عقد الانتخابات في موعدا يوم ١٧ يوليو لكن بعد قرار لجنة الانتخابات المركزية فليس بالإمكان إجراء الانتخابات في موعدا.

الرئيس أبو مازن وسوف يرد قانون الانتخابات للتشريعي حسب الحوار الذي تم مع حماس في القاهرة.

ويتعين أن يصدر عباس الذي يتوجه إلى البيت الأبيض للقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش اليوم الخميس بياناً رسمياً بالتأجيل. واقترح مسؤولون من فتح منذ أسابيع تأجيل الانتخابات نظراً للخلاف التشريعي ولأن الحركة تحتاج لمزيد من الوقت للإصلاح الداخلي لتتمكن من مواجهة الاستحقاقات الانتخابية.

من جهتها حماس شددت على أهمية إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في موعدا المحدد، و١٧ يوليو المقبل وأفضة بذلك ما اعتلته لجنة الانتخابات المركزية عن إمكان تأجيل الانتخابات.

بمشاركة عمان وسولانا وشيفر

اديس ابابا تستضيف اليوم مؤتمراً دولياً لدعم السلام في السودان

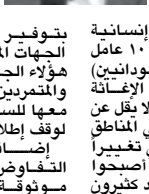
على قيد الحياة خلال ما تبقى من هذا العام، وتدعو الحاجة أيضاً إلى نشر المزيد من الجنود ورجال الشرطة والطائرات وغيرها من وسائل النقل، وإلى التدريب والدعم اللوجستي التي يمكن الاتحاد الإفريقي من حماية السكان في كثير من أنحاء دارفور.

وأكد عمان وكوتاري أن دارفور لا يمكن بالفعل أن تستفيد إلا إذا ساد السلام في بقية السودان، وبالتالي فإن قوة حفظ السلام البالغ قوامها ١٠,٠٠٠ فرد التي تقوم بنشرها حالياً الأمم المتحدة في الجنوب سوف تساعد على إعطاء فرصة لاستمرار السلام في جميع أنحاء البلاد، بما فيها دارفور. غير أن الضرورة تدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل في دارفور نفسها على ثلاث جهات.

يجب تمويل الجهود الإنسانية تمويلًا كافياً كما يجب أن تكفل جميع الأطراف على نحو تام وصول العاملين في مجال الإغاثة في أمان، بمن فيهم اللوجستي والمنظمات غير الحكومية.

وشددوا على ضرورة توسيع نطاق قوة الاتحاد الإفريقي دون تأخير، وتعزيزها من خلال تقديم الدعم اللوجستي والمالي، بحيث تتمكن من توفير أمن حقيقي في جميع أنحاء دارفور، بما يسمح للناس بالعودة إلى منازلهم واستئناف زراعة محاصيلهم وينبغي للدول الإفريقية التي وعدت بتوفير الجنود أن تفعل ذلك فوراً، ويجب على الجهات المانحة توفير الوسائل التي تسمح بنشر هؤلاء الجنود، ويجب على كل من الحكومة والمتمردين إخضاع قواتها والمليشيات المتحالفة معها للسيطرة التامة، وضمان احترامها الكامل لوقف إطلاق النار وللقانون الإنساني.

إضافة إلى أنه يجب على أطراف النزاع المتفاوض على اتفاق سياسي تقديم ضمانات مؤقتة بإحلال سلام دائم، ويمكن للاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي الأوسع المساعدة على ذلك، ومن أوجهها أن يفعل ذلك، غير أن الشعب السوداني نفسه هو الوحيد القادر على تحقيق السلام وحفظه في نهاية المطاف.



■ عواصم/ الثورة/ وكالات الأنباء يعقد اليوم في اديس أبابا مؤتمر للمصاحين بشأن دارفور يهدف إلى تقديم المساعدة والمساهمة للاتحاد الإفريقي للقيام بعمل ملموس في الأوضاع الإقليمية التي يشهد تحسناً في أوضاعه خلال الأشهر الأخيرة.

ويعد المؤتمر مساهمة في اتجاه إحلال السلام في دارفور والسودان عموماً ومكماً للمؤتمر المعقد في أواسط الشهر الماضي الذي تعهد فيه المنحون بتقديم ٤,٥ مليارات دولار من العونة للسودان وذلك بصورة أساسية لدعم السلام الذي تحقق أخيراً في نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ورئيس الاتحاد الإفريقي ألفا عمر كوناري في رسالة تلقت في اليوم الثلاثاء بصنعاء أن المنظمين تعاونوا للحلولة دون وقوع مزيد من المعاناة، وتتولى الأمم المتحدة زمام القيادة في إغاثة الضحايا، كما تولى الاتحاد الإفريقي زمام القيادة في توفير الأمن في الميدان، وفي جهود إحياء المفاوضات السياسية التي هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها إحلال السلام الدائم، والتي من المقرر استئنافها يوم الاثنين ١٠ يونيو في ابوجا بنيجيريا.

وأضاف: إن الوضع استقر في الإشراف الأخيرة، ويجري تنفيذ عملية إنسانية ضخمة للأمم المتحدة، تضم أكثر من ١٠,٠٠٠ عامل في المجال الإنساني (معظمهم من السودانيين) وصولاً للغذاء والماء والملاجئ وأنواع الإغاثية الأخرى الضرورية لحفظ الحياة إلى ما لا يقل عن ١,٨ من ملايين الأشخاص، وقد تحقق في المناطق التي توجد فيها قوات للاتحاد الإفريقي تغييراً حقيقياً بفضل جهودها البطولية، فلنأخذ أصحوا أقل عرضة لأعمال العنف الضارية، كما عاد كثيرون منهم إلى قراهم.

وقال إن رد الفعل الدولي غير كاف من ناحيتين تشكلان خطراً مميئاً، إذ تدعو الحاجة إلى توفير مبلغ إضافي قدره ٣٥٠ مليون دولار من العونات لمساعدة أكثر من ثلاثة ملايين شخص في البقاء

اتحاد المغرب العربي.. بين إمكانات التكامل ومكامن الشلل

تشكيل تجمع بناءً وقوي قادر على مواكبة كافة التطورات الراهنة التي تجري حوله خاصة في الضفة الأخرى للمتوسط أوروبا الساعة إلى حضور فاعل في هذه المنطقة وبناء شراكة أكبر، بينما الدول العربية المغاربية لا تزال رهينة لخلافات قديمة جديدة تكبل حركتها وحراكها في اتجاه التضامن والخلافات لمواجهة الكثير من قضايا العصر وتضعف موقفها تجاه الآخر والتحولت الراهنة في المنطقة العربية عموماً والعالم.

تتداعى هذه الأفكار كلما همّ المغاربة لضخ الدماء في شرايين الاتحاد الذي ما إن يتعافى لفترة قصيرة سرعان ما يعود إلى عيبوته ثانية تاركة أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات يبقئها الأمل في تجاوز كل العوقات حاضرة بقوة في كل مرة وعلى مختلف المستويات. لكن الفشل المتكرر في عقد قمة تجمع زعماء دول اتحاد المغرب العربي واستئناف أعمال التجمع يمكن أن يزرع الإحباط في الشارع المغربي وصول دون إحياء الاتحاد وربما كتب شهادة الوفاة له.

التعثر والشلل الذي يمر به اتحاد المغرب العربي يعزوه البعض إلى وجود خلافات بين الدول الأعضاء وخاصة قضية الصحراء لكن آخرين يعتبرون أن السبب في ذلك أكبر بكثير من وجود خلافات يمكن تجاوزها ويدلون على ذلك بمواقف وحرض الدول الخمس على إحياء الاتحاد وضرورة ذلك ويعملون في اتجاه عقد الاجتماعات وصولاً إلى المستويات الوزارية دون أي مشاكل، لكنها تنهار في اللحظة الأخيرة وهو أمر يضع أكثر من تساؤل حول الأسباب الحقيقية وراء هذا الصعق المتفاؤل والهبوط المحبط والمفاجئ.

أخرون يتخوضون الوضع الذي يمر به اتحاد دول المغرب العربي بأنه مرهون بقوى خفية لا تريد له أن ينهض ويمتلك إرادته في التطور الإقليمي وبالتالي تعمل في كل مرة على عرقلة النوايا في تكامل دول المغرب العربي من خلال أفعال الاتحاد في حالة شلل دائمة، وحجة أصحاب هذا الرأي في أن عوامل تكامل هذه الدول متوافرة تؤهلها للاندماج سريع ومثمر ولكن لم يحصل ذلك حتى الآن، إضافة إلى أن النوايا المعلنة تشهد على ذلك بينما التطبيق يصطدم بحواجز ظاهرة أو خفية في كل مرة.

ويجمع البعض أن حال اتحاد المغرب العربي ليس سوى صورة مصغرة للوضع العربي العام مشرقه ومغربيه الذي يدور في حلقة مفرغة بشأن الكثير من قضاياها المصرية، وأوضاع الجامعة العربية ليست أفضل حالاً رغم عقد اجتماعات القمة دون أن تكون هناك نتيجة ملموسة تجاه العمل المشترك والتكامل المنشود وبالتالي فإن الخلل أكثر عمقاً ويجب البحث عنه في مكانته لتحقيق انقراج واختراق يمكن الشعوب والدول العربية من الانجاز والفعل الطموح.

وفي المحصلة وأياً كان الحال والوضع الذي يبرز تحت وطأته اتحاد المغرب العربي ويحصل دون انطلاقة جديدة ومتجددة فإنه لا ينبغي التخلي عن هذا التجمع أو تجاوزه بل لا بد من دراسته بعمق وتشخيص مكامن التعثر ووضع الحلول البديلة لتجاوز محنته وتمهيد السبل لمسيرة تلي طموحات شعوب أعضائه ومحض عناصراً وأدوات تحفظ ديمومته وبقائه وفاعليته، فهل تبدأ دول المغرب العربي الخطوة الأولى لإعادة بناء الاتحاد ورسم مستقبل المنطقة.

■ وبينما أكدت مصادر شاركت في اجتماع وزراء الخارجية المغاربية أن تأجيل القمة جاء بسبب خلافات بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء إلا أن بيان وزارة الخارجية الليبية الذي أعلن أن قمة اتحاد المغرب العربي تأجلت لأجل غير مسمى قال: إنه بعد المشاورات والاتصالات التي جرت الثلاثاء بين وزراء الخارجية رؤي تأجيل القمة حتى يتمكن رئيس مجلس الاتحاد معمر القذافي من تهيئة المناخ اللائم لانعقاده في وقت آخر.

وأياً كانت أسباب الإرجاء والإلغاء لقمة اتحاد المغرب العربي إلا أنه بعد إخفاقاً لجهود إحياء مسيرة التعاون المشترك وأطر وهياكل الاتحاد المشلول منذ آخر قمة عقدت في ١٩٩٤م وهي القمة الوحيدة التي عقدها الاتحاد منذ إنشائه، خاصة وأن السنوات العشر الماضية شهدت أكثر من محاولة لعقد قمة مغاربية انتهت جميعها إلى الفشل والتأجيل.

أجواء نقاؤل عريضة سادت خلال الأسابيع الماضية ودفعت بالتحركات التحضيرية إلى مراحلها الأخيرة وخاصة تلك الانفراجة التي سادت العلاقات بين دول المغرب العربي وخاصة بين الجزائر والمغرب حيث زار العاهل المغربي العاصمة الجزائرية في مارس أثناء انعقاد القمة العربية بينما قامت الجزائر بإلغاء تأشيرة دخول المغاربة في أبريل مما عدّ مؤشراً لتحسن في العلاقات وتمهيداً لانتظام قمة يحضرها الجميع، أي زعماء الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد وهي تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا.

كذلك تصريحات مسؤولي الدول الأعضاء بدت متفائلة بتجاوز عقد الشلل لأجهزة الاتحاد وأن القادم سيكون في اتجاه عودة المشروع القديم في إقامة كتلة تجارية وتعاون أكبر في مختلف المجالات، لكن ذلك التفاؤل تهاوى في أول لقاء جاد، مما يعني أن الكثير لا يزال يحسب إلى فعله لتهيئة الأجواء لتقيام اتحاد مغاربي فاعل ومقاوم للصددمات والخلافات الطارئة التي لا بد أن يكون التجمع قادراً على احتوائها وليس العكس.

وبالنظر إلى الأهداف التي نصت عليها معاهدة إنشاء الاتحاد يتضح أنها تلتقي مع التطلعات لقيام تجمع فعال يستجيب لعمول وظروف التاريخ والجغرافيا المشتركة والمتداخلة، ومن هذه الأهداف توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم ببعضهم البعض وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين والعمل تدريباً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

ويتنبع مسيرة الاتحاد القصيرة وإيقاعاتها في اتجاه تحقيق الأهداف المتضمنة في الميثاق وغير لجان متخصصة نجد أن المنظومة بدأت بقوة وحققت حراكاً وأملاً في أن يشهد الأقليم شراكة قريبة وتعاوناً في مختلف المجالات، حتى أن هذا التجمع كان ينظر إلى أنه سيحصل عما قريب إلى عنصر فاعل في السياسة العربية والإقليمية ويكون أحد التجمعات النموذجية، لكن سرعان ما توارت هذه إمكانات وراء خلافات هامشية وطفغ الخلافات لتجعل قمة ١٩٩٤م هي الأخيرة.

فالتابع لحركة تطور ونمو دول المغرب العربي وواقعها الجغرافي والتاريخي وموقعها الجيو سياسي يمكنها من



،، مرة أخرى تفشل دول

اتحاد المغرب العربي في

تمهيد الطريق لعقد قمة

طال انتظارها بسبب

الخلافات بين الجزائر

والمغرب بعد أن كان التفاؤل

يحصول ذلك أكبر من ذي

قبل.

وتبددت آمال عقد القمة

بعد أن كان وزراء الخارجية

في دول المغرب بدأوا عقد

اجتماعهم التحضيري

الاثنين في العاصمة

الليبية طرابلس الذي لم

يستمر ساعات حتى انفض

الاجتماع على إثر إلغاء

العاهل المغربي الملك محمد

السادس مشاركته في

القمة رداً على تجديد

الجزائر تأكيدها لدعم

حركة البوليساريو.

تحليل / نسيب نعمان